نزيف بلا محاسبة 11 هيئة اقتصادية مصرية خاسرة والوطنية للإعلام تتصدرالقائمة بـ63 مليار جنيه

الجمعة 5 يونيو 2026 11:40 م

كشفت تقارير الحساب الختامي للهيئات الاقتصادية عن السنة المالية 2024/2025 استمرار نزيف الخسائر في 11 هيئة حكومية، بينها الهيئة الوطنية للإعلام التي سجلت خسائر تجاوزت 63 مليار جنيه، ما أعاد الملف إلى البرلمان

وتحوّل الملف إلى اختبار علني لخطاب الحكومة عن إصلاح المال العام، لأن بقاء الهيئات الخاسرة بأصول ضخمة ودون محاسبة واضحة يعني تحميل المواطنين فاتورة إدارة فاشلة تتكرر كل عام

خسائر معلنة وأصول لا تنقذ الأداء

وبحسب طلب المناقشة العامة الذي تقدم به النائب حسام المندوه الحسيني، تواجه 11 هيئة اقتصادية خسائر وتحديات مالية مستمرة، رغم امتلاك عدد منها أصولًا وإمكانات ضخمة كان يفترض أن تحقق عائدًا للدولة

كما أظهر الحساب الختامي أن الهيئة الوطنية للإعلام جاءت بين أبرز الهيئات الخاسرة، بعدما تجاوزت خسائرها 63 مليار جنيه، بما يجعلها عنوانًا صارخًا لفشل الإدارة لا مجرد رقم داخل جدول مالي

ثم تمتد الأزمة إلى الهيئة القومية لسكك حديد مصر، التي تتحمل أعباء مالية كبيرة نتيجة تكاليف التشغيل وخدمة الديون، رغم أنها تدير مرفقًا حيويًا يمس ملايين المواطنين يوميًا

ولا تقف الخسائر عند الإعلام والسكك الحديدية، إذ يشير الطلب البرلماني إلى تحديات مالية داخل الهيئة العامة للنقل النهري، والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وعدد آخر من الهيئات الاقتصادية

في هذا السياق، يخدم طرح الخبير الاقتصادي ممدوح الولي زاوية الخسائر المتكررة، لأنه وثق استمرار خسائر هيئات اقتصادية مملوكة للحكومة رغم احتكارها لأنشطة يفترض أن تمنحها أفضلية تشغيلية واضحة

لذلك، تبدو الأزمة أبعد من تعثر عابر في هيئة واحدة، لأن استمرار الخسائر داخل كيانات تملك أصولًا ضخمة يكشف خللًا في الإدارة والتسعير والرقابة واستغلال الموارد العامة
ومن ثم، لا يكفي إعلان رقم الخسائر داخل الحساب الختامي، لأن الرقم يصبح بلا قيمة إذا لم يتبعه تحديد مسؤولية إدارية، وإعلان خطة إنقاذ قابلة للقياس والمحاسبة أمام البرلمان والرأي العام

إصلاح حكومي بطيء أمام 59 هيئة

وكانت حكومة مصطفى مدبولي قد قررت في ديسمبر 2025 الإبقاء على 29 هيئة اقتصادية في وضعها الحالي من أصل 59 هيئة، ضمن المرحلة الأولى من برنامج إصلاح وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية

وشملت قرارات المرحلة نفسها تصفية وإلغاء هيئة واحدة، ودمج 3 هيئات في أخرى، وتحويل 7 هيئات من هيئات اقتصادية إلى هيئات عامة، بحسب تقرير متابعة وثيقة سياسة ملكية الدولة

كما شملت المرحلة الأولى فحص ودراسة أوضاع 40 هيئة من أصل 59، بهدف رفع كفاءتها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مع استكمال دراسة أوضاع 19 هيئة متبقية لاحقًا.

غير أن هذه القرارات لا تبدو كافية أمام حجم الخسائر، لأن الإبقاء على 29 هيئة كما هي يطرح سؤالًا عن معايير البقاء، وعن سبب استمرار كيانات خاسرة دون تغيير إداري عميق.

في هذا المحور، يضع الخبير الاقتصادي هاني توفيق مسألة ضم الهيئات إلى صورة الموازنة العامة ضمن زاوية الأولويات، لأن إظهار موازناتها يساعد الدولة على ترتيب الإنفاق وفق احتياجات المجتمع الحقيقية.

وعليه، يصبح الحديث عن إعادة الهيكلة ناقصًا إذا اكتفى بتغيير الشكل القانوني أو الدمج الورقي، لأن الأزمة الأساسية تكمن في طريقة التشغيل والحوكمة والديون والقدرة الفعلية على تحقيق عائد اقتصادي.

كذلك، يكشف تأجيل دراسة 19 هيئة إلى مرحلة لاحقة أن الحكومة تتحرك ببطء أمام ملف يستنزف المال العام، بينما تحتاج الخسائر المتراكمة إلى جدول زمني لا إلى لجان مفتوحة.

وبناء على ذلك، طالب حسام المندوه بإعلان سياسة الحكومة في إدارة هذا الملف، وبيان مدى وجود رؤية واضحة لإعادة هيكلة الهيئات الخاسرة وفق أسس الحوكمة والكفاءة الاقتصادية.

فاتورة تتجاوز الجداول وتضغط على الموازنة

ويحمل نزيف الهيئات الاقتصادية أثرًا يتجاوز حسابات تلك الهيئات، لأن الخسائر والأعباء المالية تنتقل في النهاية إلى الموازنة العامة، سواء عبر الدعم أو التمويل أو الديون أو إعادة الرسملة.

وقد كشفت مناقشات الحساب الختامي داخل البرلمان عن غضب واسع من استمرار الخسائر، مع حديث نواب عن خسائر سنوية بنحو 16 مليار جنيه داخل 11 هيئة، وخسائر مرحلة أوسع.

كما طرح نواب تساؤلات عن ضياع 267 مليار جنيه من المال العام في خسائر مرحلة، بما يحول الحساب الختامي من إجراء روتيني إلى وثيقة اتهام لإدارة عامة لا تواجه النتائج.

وفي هذا السياق، تخدم رؤية الباحث الاقتصادي وائل جمال محور العبء المالي، لأنه يرى أن الموازنة تعمق اتجاه تقليل الإنفاق المنتج والاجتماعي لصالح القروض والفوائد، وهو ما يزيد تكلفة أي نزيف مؤسسي.

لذلك، تصبح خسائر الهيئات الاقتصادية منافسًا مباشرًا للخدمات العامة، لأن كل جنيه يذهب إلى سد عجز إدارة فاشلة يعني ضغطًا إضافيًا على الصحة والتعليم والنقل والدعم والاستثمار المنتج.

وفوق ذلك، لا يجوز اختزال الحل في الشراكة مع القطاع الخاص دون قواعد شفافة، لأن تعظيم العائد من الأصول لا يعني نقل الأصول الخاسرة إلى صفقات غامضة أو تقييمات منخفضة.

كما أن مطالبة النائب بدراسة التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص تحتاج ضمانات قوية، تشمل تقييمًا مستقلًا للأصول، ونشر نتائج الأداء، ومنع تحميل الخزانة خسائر قديمة قبل أي نقل إداري.

وبالتالي، يجب أن يبدأ وقف النزيف بإعلان قائمة الهيئات الخاسرة بالكامل، وحجم خسائر كل هيئة، ومصادر العجز، وخطة الإصلاح، والجدول الزمني، والمؤشرات التي تحدد استمرار القيادات أو إقالتها.

ومن دون هذا المسار، ستظل الحكومة تعلن تشكيل لجان ودراسات، بينما يواصل الحساب الختامي تسجيل الخسائر نفسها، ويواصل المواطن دفع ثمن مؤسسات لا تعلن فشلها ولا تغير إدارتها.

كما يتطلب الملف استدعاء رؤساء الهيئات الاقتصادية أمام البرلمان بصورة تفصيلية، لا لمجرد الاستماع، بل لمراجعة عقود التشغيل والديون والمخزون والأصول غير المستغلة وأسباب تراجع الإيرادات.

وفي الخاتمة، يكشف نزيف الهيئات الاقتصادية أن الأزمة ليست في نقص الموارد وحده، بل في إدارة تترك الخسارة تتراكم ثم تقدم إعادة الهيكلة كخبر جديد، بينما تبقى الفاتورة معلقة على المال العام.

لذلك، لن تكون مراجعة 59 هيئة إنجازًا ما لم تتحول إلى قرارات ملزمة ومعلنة، لأن 11 هيئة خاسرة والهيئة الوطنية للإعلام عند 63 مليار تكفي لإدانة سنوات من التأجيل.